د/ إبراهيم أبراش

سياسة إطالة العمر الوظيفي للنخبة السياسية

السلطة في الدول الديمقراطية جزء من منظومة اجتماعية وسياسية وأخلاقية أشمل ،وهي أداة في خدمة هذه المنظومة ،أما في العالم العربي فكل المنظومة من تاريخ وأخلاق ومشروع وطني أو قومي وحتى الدين الخ تصبح أدوات في خدمة السلطة أو نخبة السلطة ،وهي مستعدة للتضحية بكل مكونات هذه المنظومة حتى تحافظ على سلطتها ووجودها .

من حيث المبدأ فإن الوظائف العليا أو السامية التي تشغلها النخبة السياسية : رئيس الدولة ،الوزراء ،أعضاء التشريعي ،كبار قادة الأجهزة الأمنية والإعلامية الخ ،فيها من التكليف والمسؤولية أكثر من التشريف ،لأن طبيعة النظام السياسي والحياة الديمقراطية تقيد فترة عمل المسئول وتُخضعه لمبدأ التداول على السلطة وهو مبدأ لا يترك للنخب السياسية أن تراكم مصالح وعلاقات ، حتى وإن تم التمديد لها فتبقى خاضعة للقانون والمحاسبة حيث لا أحد فوق القانون ،وقد رأينا رؤساء ورؤساء وزراء ووزراء يٌساقون للمحاكمة ويدخلون السجن في الدول الديمقراطية .

أما في الدول غير الديمقراطية ومنها العربية فالوظيفة وخصوصا السامية ، لا تخضع لمبدأ التداول على السلطة إلا في أضيق الحدود حيث دورة النخبة تكون بطيئة ،كما أن الموظفين الكبار والنخب المرتبطة بهم يستمرون في استغلال مواقعهم الوظيفية دون الخوف من محاسبة حيث القانون هو قانون النظام والسلطة وليس قانون الشعب . لأن هؤلاء الموظفين الكبار لهم امتدادات قبلية وطائفية أو تسندهم المؤسسة العسكرية أو علاقاتهم الخارجية فإن وظائفهم تمنحهم حصانة بحيث يُعتَبر المساس بهم مساس بالتوازن الطائفي أو القبلي أو بالأمن القومي وبالتالي يُنذر بحرب أهلية .

تموقع هؤلاء الموظفون الكبار خارج إطار المحاسبة والقانون وعدم خشيتهم من العقاب يعتبر أهم أسباب الفساد في العالم العربي وهو ما يجعلهم يتمسكون بالسلطة لأطول فترة ممكنة ويعملوا على إطالة عمرهم الوظيفي لتحقيق مصالحهم بغض النظر إن كان جودهم في السلطة يحقق مصلحة وطنية أم لا .

في الحالة العربية ولأن من يصلون للسلطة لا يستندون على مشروع وطني أو قومي عربي ولأنهم لم يأتوا عن طريق الانتخابات أو بتوافق وطني وغالبا ما تكون شرعيتهم وراثية أو دينية متخلفة أو مستندة على الدعم الخارجي ،فقد أصبحت السلطة هدفا بحد ذاته ،وليس بعد الوصول للسلطة إلا المزيد من السلطة وكيفية الحفاظ عليها بأية وسيلة حتى وإن تطلب الأمر الدخول في حرب أهلية .

عوامل كثيرة ساعدت على صيرورة السلطة في العالم العربي هدفا بحد ذاته منها : التباس مفهوم المصلحة الوطنية ، تباعد الشقة ما بين نخبة السلطة والشعب ،تداخل الصلاحيات بين مؤسسات النظام السياسي وتعدد مراكز القوى ،الخلط بين المهام الوظيفية والانتماءات العائلية والقبلية والطائفية ،ضعف السلطة الرقابية وغياب المحاسبة من السلطة للموالين لها والعاملين فيها ، الارتباطات السياسية الخارجية التي تعزز فساد النخبة ،بالإضافة إلى أن الجهات المانحة معنية بإفساد النخب حتى تبقى طيعة ومنفذة لشروط المانحين .

لتخفي نخبة السلطة فسادها وحتى تُطيل عمرها الوظيفي فإنها توظف خطابا ديماغوجيا مكررا وممجوجا ، فإما تستحضر التاريخ الوطني ضد الاستعمار وتعتبر نفسها استمرارا وتواصلا معه ومع نهج قياداته الأوائل وأحيانا يتقمص الرئيس شخصية أحد القادة العظماء المتوفين ، أو تغلف خطابها بخطاب الدين والشرعية التاريخية ،أو تتحدث عن انجازات ومشاريع تنموية وهمية , أو تعتبر نفسها حامية حمى الوطن من التهديدات الخارجية ،وقديما كانت هذه التهديدات إسرائيل والغرب أو الشيوعية واليوم أصبح الإرهاب والطائفية ودول الجوار ، بينما على أرض الواقع فالوطن يتمزق والشعب يزداد فقرا وبؤسا ويغرق في مشاكل الحياة اليومية .

حتى تُطيل النخب الحاكمة من عمرها الوظيفي وتستمر في مراكمة النفوذ والثروة فإنها تسعى لتمركز السلطة والثروة بيدها ،ولتحمي السلطة المقترنة بالثروة نفسها تلجأ لإفساد كبار رجال الأجهزة الأمنية وقادة الرأي العام من قادة أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني ورؤساء تحرير أهم الصحف ورجال دين الخ ،بالمال والامتيازات ،كما تسعى لإنتاج نخب جديدة تابعة مرتبطة بها ليس ارتباطا وطنيا أو ببرنامج نضالي وسياسي بل ارتباط براتب ووظيفة .وظيفة هذه النخب التابعة أن تكون العصا الغليظة للدفاع عن النخبة الحاكمة ،وتشكيل شبكة حماية لها بحيث تتصدى لكل من ينتقد السلطة .

في ظل هذا المشهد يصبح هدف السلطة والنخب التابعة لها ليس مصلحة الوطن بل الحفاظ على ما بيدها من سلطة ، فالسلطة والوظيفة الشيء الوحيد المضمون وهما ضمان الحفاظ على مصالحهم وضمان عدم محاسبتهم .

عندما تحل السلطة محل الوطن ويسقط الجميع في دوامة العجز والفشل والارتهان للجهات المانحة ويصبح مفهوم الوطن والوطنية محل خلاف ،فإن هدف النخب السياسية يصبح إطالة عمرها الوظيفي فقط حتى وإن ضاع الوطن .

Ibrahemibrach1@gmail.com